Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (38), (Dec, 2025)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) العدد 38 ديسمبر 2025
ردمد: 3014-6266

تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية باستخدام نموذج PATROL

(دراسة تحليلية عن مصرف التجارة والتنمية)

حنين المختار قفه haningoffa345@gmail.com

جهة العمل / وزارة البيئة

تاريخ الاستلام:2025/8/13 –تاريخ المراجعة: 2025/9/14– تاريخ القبول: 2025/11/14– تاريخ للنشر: 6/12/ 2025

ملخص البحث

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية وتطبيق الدراسة على الصرف التجارة والتنمية خلال الفترة من (2016إلى 2023)، وذلك باستخدام نموذج PATROL المعتمد من قبل المصرف المركزي الإيطالي لتقييم المصارف، ويتكون النموذج من خمسة مؤشرات، وهي (كفاية راس المال، الربحية، جودة الائتمان، التنظيم، السيولة). وقد تمحورت مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيسي هل يمكن استخدام نموذج PATROL في تقييم الأداء المالي لمصرف التجارة والتنمية؟

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل البيانات المستخرجة من القوائم المالية للمصرف قيد الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: تمثل مستوى مؤشر كفاية رأس المال أن المصرف حافظ على نسبة ضمن التصنيف الممتاز (1) طوال فترة الدراسة وفقا لنموذج PATROL، مما يدل على قوة ومتانة رأس المال في مصرف التجارة التنمية وقدرة المصرف على مواجهة المخاطر، وهذا يوفر درجة أمان كبيرة للمودعين، لأن رأس المال يعد الحماية الأساسية والأمان، كشفت الدراسة أن المتوسط العام لمؤشر جودة الائتمان وفقا لنموذج PATROL في الدرجة رقم (2.6) بسبب زيادة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، مما يعكس مخاطر ائتمانية عالية، مما يؤكد أن سياسة منح القروض بمصرف التجارة والتنمية غير رشيدة، ما يؤكد الحاجة إلى إعادة هيكلة السياسات الائتمانية.

وأوصت الدراسة ضرورة تفعيل سياسات إدارة السيولة الفائضة بما يحقق التوازن بين تلبية الاحتياجات التشغيلية وتوظيف الموارد في فرص استثمارية مجدية، وتكثيف الجهود للارتقاء بمستوى الكفاءة التنظيمية عبر إحكام الرقابة على المصروفات وتعزيز تنويع مصادر الدخل، حيث أظهرت الدراسة ان المتوسط العام لمؤشر التنظيم وفقا لنموذج PATROL (3).

Abstract

This study aimed to evaluate the financial performance of Libyan commercial banks, with a particular focus on the Bank of Commerce and Development during the period 2016–2023, using the PATROL model adopted by the Central Bank of Italy for bank evaluation. The model consists of five indicators: capital adequacy, profitability, credit quality, organization, and liquidity. The research problem was centered on answering the main question: Can the PATROL model be used to evaluate the financial performance of the Bank of Commerce and Development ?

The study employed the descriptive–analytical approach to analyze data extracted from the bank's financial statements. The findings revealed several results, the most important of which are: the capital adequacy indicator showed that the bank maintained a ratio within the "excellent" category (1) throughout the study period according to the PATROL model. This indicates the strength and robustness of the bank's capital and its ability to face risks, providing a high degree of safety for depositors, since capital is considered the primary protection and safeguard .

The study further revealed that the overall average of the credit quality indicator according to the PATROL model was rated (2.6), due to the increase in provisions for doubtful debts. This reflects high credit risk and confirms that the lending policy of the Bank of Commerce and Development is not prudent, emphasizing the need to restructure its credit policies.

The study recommended the necessity of activating surplus liquidity management policies in a way that achieves balance between meeting operational needs and investing resources in profitable opportunities. It also emphasized intensifying efforts to improve organizational efficiency through stricter control of expenses and enhancing income diversification, as the study showed that the overall average of the organizational indicator according to the PATROL model was (3).

مقدمــة

1.1 المقدمة:

يؤدي القطاع المصرفي دوراً مهما في التنمية الاقتصادية، وازدهار البلاد، وتشكل الصناعة المصرفية، التي تعد العمود الفقري للقطاع المالي فتعمل على جمع المدخرات من وحدات الفائض المالي في شكل ودائع وإعادة إقراضها لوحدات العجز المالي، إذا لا يمكن لأحد إنكار الدور الذي تؤديه المؤسسات المالية والمصارف على وجه الخصوص في التنمية الاقتصادية للبلدان، كما إن المصارف تؤدي دورا حيويا في تلك التنمية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالاقتصاديات النامية بسبب محدودية كفاءة رأس المال، ففي تلك الاقتصاديات تعمل المصارف كمصدر أساسي ومهم في تمويل الشركات، لهذا فان بقاء واستمرارية أداؤها الجيد يمثلان قوة دافعة للتنمية الاقتصادية. (بضياف؛ وآخرون، 2018: 550)

اكتسب تقييم الأداء اهتمام الباحثين والمختصين في مختلف مجالات الأعمال، وأصبح الشغل الشاغل للممارسين لأنه يؤثر على بقاء واستمرار المؤسسة، فضلا على أن الأداء يعكس فاعلية الإدارة وكفاءتها ومدى الاستفادة من مواردها، كما يمكن من خلال تقييم الأداء التعرف على القدرة التنافسية وإمكانيات العمل وإدارة المصالح الاقتصادية للمؤسسة (النعيمي،2017؛). وفي ظل التحولات الاقتصادية والمالية المستمرة في ليبيا تعد عملية تقييم أداء المصارف التجارية أمرا هاما لفهم صحة وقوة القطاع المصرفي، وذلك نظرا لطبيعة المصارف باعتبارها من أهم المؤسسات التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية عن طريق ما تقوم به من أعمال وما تؤديه من وظائف وخدمات تسهم في رفع كفاءة اقتصاد الدولة، وتوفر التمويل اللازم لجميع القطاعات للقيام بأنشطتها في مختلف الظروف والأوضاع التي تمر بها الدولة. (القماطي، 2023: 2).

لقد شاهد القطاع المصرفي الليبي في السنوات الأخيرة تحديات كبيرة نتيجة الاضطرابات السياسية والاقتصادية في البلاد لذا تبرز الحاجة لمعرفة مدى صحة وسلامة المركز المالي للمصارف التجارية، ويأني ذلك عبر استخدام مجموعة من النسب والمؤشرات المالية. ويعتبر نموذج ((PATROL الذي يتكون من خمس مكونات وهي، أحد أبرز النماذج التحليلية التي تقدم فهما موضوعيا لبيان ضعف وقوة المصارف التجارية، وتوفر توجيهات لتحسين الأداء المالي والإداري، وبالتالي ضمان الاستقرار المصرفي والمالي ككل(منصور ،22؛34).

تسعي هذه الدراسة إلى تقييم أداء المصارف التجارية الليبية بوصفها خطوه نحو الاتجاه السليم والهادفة إلى تحديد وسائل تعزيز، وبقاء، ونمو القطاع المصرفي الذي يمثل العمود الفقري للنظام المالي لذا من الضروري تقييم أداء المصارف من خلال استخدام أحد النماذج الحديثة، وهو نموذج (PATROL) حيث يساعد تطبيق هذا النموذج (PATROL) في تحديد نقاط القوة ومواطن الضعف المالية والإدارية، والتشغيلية للمصارف.

مخطط الدراسة

2.1 الدراسات السابقة:

1.2.1 الدراسات العربية:

1. دراسة (النزال، 2025م) بعنوان: تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية باستخدام نموذج PATROL دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية خلال الفترة (2011–2020).

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية باستخدام نموذج PATROL، الذي يعتمد على خمسة مؤشرات رئيسة تتمثل في: كفاية راس المال، الربحية، السيولة، مخاطر الائتمان، والتنظيم، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وبناء على التحليلات التي أجريت توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها، أظهرت معظم المصارف محل الدراسة كفاية جيدة لراس المال، هذا يدل على قدرة المصرف على امتصاص الخسائر المحتملة وتحمل الصدمات المالية، مما يدل على إدارة فعالة لرأس المال. كانت الربحية نقطة ضعف رئيسة في أداء معظم المصارف الليبية، بينما حقق بعض المصارف نسب ربحية معقولة، فإن ضعف الربحية قد02.3، نسب السيولة لمعظم المصارف مرتفعة جدا، حيث تجاوزت النسبة 90% في بعض المصارف، بينما تراوحت النسب في المصارف الأخرى في حدود 77%، وإن ارتفاع نسبة السيولة بهذا الشكل قد يشير إلى سوء إدارة للموارد النقدية.

2. دراسة (كريم، 2024م) بعنوان: تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية باستخدام نموذجPATROL دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرف الوحدة والجمهورية والمتحد للتجارة والاستثمار للفترة (2020–2022).

هدفت الدراسة إلى التعريف بنموذج PATROL من خلال التعرف على متغيراته، وكيفية استخدامه في تقييم أداء المصارف، وتقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية (الجمهورية، الوحدة، والمتحد للتجارة والاستثمار) من خلال اتباع أسلوب نموذج PATROL حيث تم استخدام الوسط الحسابي لغرض المقارنة، وبناء على التحليلات التي أجريت توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: بينت الدراسة أن نسب كفاية رأس المال لمصرف الوحدة، ومصرف المتحد للتجارة والاستثمار كانت اعلى من مصرف الجمهورية وكلها ذات تصنيف ممتاز وجيد جدا، مما يدل على قوة ومتانة رأس المال في المصارف عينة البحث، مما يعني زيادة قدرتها في التكيف مع الظروف غير المواتية التي تؤثر في عملها المصرفي. إمكانية استخدام نماذج أخرى في عملية تقييم الأداء مثل (GIRAFE) (GAMELS) ومقارنة نتائجها مع نتائج نموذج PATROL.

3. دراسة (راشد، 2024م) بعنوان: تقييم أداء المصارف الليبية بعد التحول للصيرفة الإسلامية باستخدام النماذج الكمية، (دراسة تحليلية على المصرف المتحد للتجارة والاستثمار، خلال الفترة من 2015 الي 2023م).

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمصارف الليبية بعد التحول للصيرفة الإسلامية تطبيق الدراسة على المصرف المتحد للتجارة والاستثمار، باستخدام نموذج PATROL المعتمد من قبل المصرف المركزي الإيطالي لتقييم المصارف، لقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل البيانات المستخرجة من القوائم المالية للمصرف قيد الدارسة، و توصلت الدراسة الى عدة النتائج أهمها: أظهرت النتائج مستوى كفاية رأس المال خلال سنوات الدراسة في الدرجة رقم (1) وفقا لنموذج PATROL هذا يدل على قدرة المصرف المتحد على مواجهة المخاطر، وهذا يوفر درجة أمان كبيرة للمودعين، لأن رأس المال يعد الحماية الأساسية والأمان، اتضح من التحليل وفق لنموذج PATROL أن التقييم العام لمستوى أداء المصرف المتحد أقر بوجود نقاط ضعف، برزت في سنة (2015)م ، وسنة(2017)م، وسنة (2020)م.

2.2.1 الدراسات الأجنبية:

1. دراسة Haider (2024) بعنوان:

Performance Evaluation Study for Commercial and Isiamic Banks Using the PATROL Model: (2022-2017) A Comparative Study for the Period

دراسة تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية والإسلامية باستخدام نموذجPATROL: دراسة مقارنة للفترة (2017-2022).

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج PATROL وتضمنت منهجية البحث استخدام الجانب الوصفي اعتمادا على الكتب، والبحوث، والرسائل، و الأطاريح، إضافة إلى استخدام الجانب التحليلي عبر استخدام المعادلات الرياضية لمؤشرات النموذج المستخدم ، تم إثبات فرضية البحث بأنه يمكن استخدام نموذج PATROL في تقييم الأداء للمصارف التجارية والإسلامية، وتوصل البحث لعدد من الاستنتاجات من أهمها: إن نسب كفاية رأس المال للمصارف المبحوثه كانت أعلى من النسب المحددة وفقا للقوانين والتعليمات مما يدل على تمتعها بملائمة مالية جيدة قادرة على امتصاص الخسائر حال تحققها فضلا عن تحقيق الأمان لجميع المتعاملين مع المصارف على حد سواء.

2. دراسة بعنوان:(2023) Al- Suhrawardy

The Impact of the PATROL Model Indicators on the Performance of Sample of Conventional .(2021-2012) Banks for the Period

أثر مؤشرات نموذج PATROL على أداء عينة من البنوك التقليدية للفترة (2021-2012).

هدفت الدراسة إلى تقدير نماذج البيانات اللوحية لتحديد تأثير متغيرات نموذج على الأداء المصرفي للمصارف عينة الدراسة التي تمثلت في مصرف الاتحاد العراقي، المصرف الوطني العراقي، مصرف الائتمان وغيرها من المصارف، وتم استخدام المنهج التحليلي، وقد وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: إن مؤشر كفاية رأس المال كان معنويا وإيجابيا في التأثير على مستوى أداء المصارف ، أظهرت إن مؤشر التنظيم سلبي وغير مهم في تأثير على مستوى أداء المصارف، كما أظهرت النتائج أن المصارف لم تستثمر في العنصر البشري الذي حمل نفقات أعلى عائد، أما مؤشر السيولة فكان له تأثير كبير على مؤشر الأداء.

3.1 مشكلة الدراسة:

إن الأحداث السياسية التي حدثت في الفترات السابقة في ليبيا وكذلك التغيرات في التشريعات المصرفية، والعولمة، والتطورات التقنية ، وانفتاح الأسواق على بعضها زادت حدة المنافسة والصعوبة في تحديد المصارف ذات المراكز المالية القوية، أو المصارف التي تعاني من ضعف في أدائها، الأمر الذي دفع المهتمين إلى وضع أكثر من طريقة لتقييم أداء المصارف، وإتاحة هذا التقييم فرصة للباحثين الاطلاع على أداء المصارف، وتحسين قدرتها التنافسية، وتطور أدائها، وذلك بالاعتماد على معايير ونماذج حديثة للتقييم، ومن هذه النماذج نموذج PATROL هذا النموذج اعتمده المركز الإيطالي سنة 1993، وتسعى الدراسة الحالية إلى الإجابة عن التساؤل التالي:

- هل يمكن استخدام نموذج PATROL في تقييم الأداء المالي لمصرف التجارة والتنمية؟

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي:

1. تقييم الأداء المالي لمصرف التجارة والتنمية وفق نموذج PATROL.
2. التعرف على متغيرات نموذج PATROL وكيفية استخدامه في تقييم أداء المصارف.
3. ترتيب تقييم من حيث الأفضلية في نتائج الأداء لمصرف قيد الدراسة.
4. تطبيق نموذج PATROL على مصرف التجارة والتنمية بهدف معرفة الوضعية المالية للمصرف وتوفير اليات النموذج على أرض الواقع.
5. التوصل إلى استنتاجات تدعم المعرفة العلمية التي تهم الباحثين والمتخصصين في هذا المجال.

5.1 أهمية الدراسة:

1. إثراء المكتبة العلمية بهذا النوع من الدراسة في تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية، والتعرف على النموذج المستخدم في التقييم.
2. تمكن إدارة المصارف من إعادة تقييم أدائها الحالي وفق منهجية جديدة، وأن تستفيد من أخطائها في الماضي، وتصحح مسارها في المستقبل.
3. توفيررؤية واضحة لكل من المودعين والمستثمرين للتميز بين المصارف من حيث الأداء وسلامتها المالية.
4. تفيد الباحثة في زيادة معلوماتها وخبراتها بالعمل المصرفي، وفي عملية تقييم أداء المصارف التجارية.

6.1 فرضيات الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها ومتغيراتها يمكن صياغة فرضية رئيسية على النحو الآتي:

- يمكن استخدام نموذج PATROL في تقييم أداء المصرف قيد الدراسة كونه يعتمد على عناصر مهمة تجعل عملية التقييم أكثر كفاءة وفعالية.

ويتفرع عن الفرضية الرئيسة فرضيات فرعية وهي:

1. لا يمتلك مصرف التجارة والتنمية نسبة كفاية رأس المال جيدة لتحقيق الملاءة المالية في ضوء نموذج PATROL.
2. لا يحتاط مصرف التجارة والتنمية بشكل جيد من المخاطر الائتمانية في ضوء نموذج PATROL.
3. لا يمتلك مصرف التجارة والتنمية إدارة التنظيم كفؤة في ضوء نموذج PATROL.
4. لا يمتلك مصرف التجارة والتنمية قدرة جيدة على تحقيق الربحية في ضوء نموذج PATROL
5. لا يمتلك مصرف التجارة والتنمية سيولة كافية في ضوء نموذج PATROL.

7.1 منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تقييم الأداء المالي لمصرف التجارة والتنمية ، وذلك بتحليل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية للمصرف باستخدام نموذج PATROL لتقييم الأداء المالي.

1.8.1 مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية الليبية، اما عينة الدراسة فتمثلت في مصرف التجارة والتنمية.

عرض وتحليل البيانات

الإطار العملي للدراسة

1.3 نبذة عن المصرف التجارة والتنمية:

تأسس مصرف التجارة والتنمية طبقا للقانون رقم (1) لسنة (1993م) بشأن المصارف والنقد والائتمان وتعديلاته، وبموجب القرار رقم (234) لسنة (1993م) الصادر من القرار اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية، والقرار رقم (529) لسنة (1994م) الصادر من اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والاقتصاد والتجارة، وسجل في السجل التجاري تحت رقم (9515) لسنة (1995م)، بتحديد القواعد اللازمة للمساهمة في المصارف، وافتتح المصرف أبوابه رسميا يوم (9) يونيو لسنة (1996م)، وأصبح عضوا في كل من "جمعية المصارف الليبية في سنة (1996م)، جمعية المصارف العربية قي سنة (1996م)، واتحاد المصارف المغربية في سنة (1998م)، وقد حتل مكانه ريادية في القطاع المصرفي الليبي، إذا يلتزم بتقديم خدمات ذات جودة عالية وأداء متميز ، وأصبح رمزا للتقدم والابتكار في مجال الخدمات المصرفية https: //www. bcd. ly/ar/about-us 3:30 :.(10/7/2025)

يبلغ عدد فروع ووكالات مصرف التجارة والتنمية تسعة وأربعين فرعا ووكالة في (25) مدينة ليبية تتميز بخدمات متطورة وتستخدم التكنولوجيا الرقمية المعاصرة، كما يبلغ رأس مال المصرف 600 مليون دينار ليبي وباحتياطي قانوني 600 مليون دينار ليبي، بنسبة مساهمة الأفراد (93%) وعدد الأفراد (3005) فردا، والجهات الاعتبارية بنسبة (7%) عدد الجهات بلغ (41) جهة، كما يمتاز المصرف بالربط الشبكي لكافة فروعه ووكالاته الأمر الذي يسهل عمليات السحب والإيداع للزبائن في أي فرع أو وكالة داخل ليبية. (**https: //www. bcd. ly/ar/about-us 10/7/2025,3:30**)

وتمكن مصرف التجارة والتنمية من خلال رؤيته وأهدافه وخططه واستراتيجياته وجهود العاملين فيه أن يكون لاعبا أساسيا في السوق الصيرفي المحلي والإقليمي والدولي، كما كان للمصرف دورا كبير في إنشاء بعض الشركات المهمة

بالإضافة إلى المساهمة في رأس مالها وفقا للوائح والقوانين المعمول بها منها شركة واصل الليبية، شركة برنيق للطيران، شركة برنيق للمناولة وخدمات الطيران وشركة ديار للاستثمار السياحي.(https: //www. bcd. ly/ar/about- 10/7/2025: 3:30us

2.3 الية التصنيف العام لنموذج PATROL

تصنيف نموذج PATROL حتى يقيم الأداء وفق مقياس يتدرّج من 1 إلى 5، فالقيمة (1) أعلى مستوى من الأداء (ممتاز)، بينما تعبّر القيمة (5) عن أدنى مستوى (ضعيف جدا). بمعنى آخر، كلما اقترب التقييم من الرقم (1) كان الأداء أفضل. وتشمل المستويات: ممتاز عند القيمة 1، جيد جدًا إذا كانت القيمة أقل من 2، وجيد إذا كانت القيمة تقترب من 3، ويوضح الجدول التالي التصنيفات ومستويات قوة الأداء وفقًا لنموذج PATROL. **(Kamrul,2016,49)**.

الجدول رقم (2.3) يبين آلية التصنيف العام للنموذج PATROL

التصنيف	الدرجة	المتوسط الحسابي للتقييم	وصف نتيجة التقييم
ممتاز	1	1.4 – 1	المصرف سليم في معظم النواحي
جيد جداً	2	2. 4 – 1. 5	
جيد	3	3.4-2.5	وجود بعض نقاط الضعف
حدي أو خطر	4	4.4 – 3.5	يعاني المصرف من مشكلات كبيرة
ضعيف جدا	5	5- 4 .5	

المصدر: (التواتي، 2021: 118)

1. كفاية رأس المال من أهم المؤشرات الأساسية لحماية أموال المودعين ومواجهة المخاطر التي يتوقع أن يتعرض لها المصرف خلال ممارسته لأعماله ويتم حساب نسبة كفاية رأس المال من خلال قسمة مجموع حقوق الملكية على إجمالي الأصول الخطرة والجدول التالي يوضح نسبة كفاية رأس المالي.

نسبة كفاية راس المالي = إجمالي حقوق الملكية ÷ الأصول الخطرة (محمود، 2016: 65)

الأصول الخطرة = إجمالي الأصول – النقدية والأرصدة لدى المصارف وشهادات الإيداع **(التواتي، 2021: 79)**.

التصنيف	نسبة	الأصول الخطرة	إجمالي حقوق الملكية	السنوات
1	21.	1,505,531,509. 019	321,777,679. 214	2016
1	%41.	936,511,246. 655	391,731,918. 285	2017
1	43.	834,047,774. 121	358,733,340. 583	2018
1	23.	2,718,350,965. 822	650,252,636. 918	2019
1	17.	4,316,297,304. 365	734,674,760. 769	2020
1	%15.	4,780,975,126. 243	731,569,241. 927	2021
1	%33.	1,818,258,745. 830	612,747,654. 570	2022
1	32. 84	1,822,451,885. 966	598,417,238. 566	2023

الجدول رقم (3.3) يوضح مؤشر كفاية راس المال

المصدر: اعداد الباحثة إستنادا على القوائم المالية لمصرف التجارة والتنمية خلال الفترة الممتدة (2016–2023)

يتضح من بيانات الجدول رقم (3.3) أن نسبة كفاية رأس المال لدى مصرف التجارة والتنمية قد شهدت تباينًا نسبيًا خلال فترة الدراسة، إلا أنها ظلت ضمن التصنيف (1) ممتاز وفقًا لنموذج، PATROL، حيث تجاوزت في جميع السنوات نسبة (15%) وهي النسبة المعيارية المعتمدة، وقد بلغت النسبة أعلى مستوياتها في عام(2018)م مسجلةً (43.01%)، ويعزى ذلك إلى ارتفاع رصيد النقدية لدى المصارف المحلية والأجنبية الذي تجاوز 5 مليار دينار ليبي، بالإضافة إلى شهادات الإيداع لدى مصرف ليبيا المركزي التي بلغت نحو 2 مليار دينار ليبي، ما أسهم في خفض الأصول الخطرة ورفع نسبة كفاية رأس المال، في المقابل سجلت النسبة أدنى مستوى لها في عام 2021 بواقع (15.30%) ما يعكس تعرض المصرف لارتفاع في الأصول الخطرة في تلك السنة. ويُلاحظ من المؤشر العام وجود عدم استقرار نسبي في نسبة كفاية رأس المال، حيث سجلت في عام 2016 نسبة (21.37%)، ثم ارتفعت في عام (2017) م إلى (41.83%)، لتواصل ارتفاعها وتبلغ ذروتها في عام 2018. إلا أن المؤشر انخفض بشكل ملحوظ في عام 2019 إلى (23.92%) بسبب ارتفاع السندات الإذنية التي بلغت قيمتها حوالي(700)مليون دينار ليبي، ثم استمر في التراجع ليصل إلى (17.02%) في عام (2020)م، قبل أن يسجل أدنى مستوياته في(2021)م، بعد ذلك، شهدت النسبة تحسنًا ملحوظًا في عام (2022)م لترتفع إلى (33.70%)، مع بقاء نسبة مقاربة في عام (2023)م عند (32.84%) وعلى الرغم من هذا التذبذب الوضح في الشكل رقم (1.3)، فإن النسبة تعد عمومًا ضمن الحدود الآمنة، ما يدل على قدرة المصرف على مواجهة المخاطر المرتبطة بالأصول الخطرة من خلال حقوق الملكية المتاحة لديه.

ويُعزز هذه القدرة أيضًا تحقيق أرباح صافية متراكمة سنويًا أُدرِجت ضمن إجمالي حقوق الملكية دون توزيعها كأرباح للمساهمين، وهو ما دعم قدرة المصرف على مجابهة المخاطر المالية، حيث ارتفع إجمالي الأرباح المحتجزة من نحو (26) مليون دينار في عام (2016)م إلى ما يقارب (228) مليون دينار في عام (2021)م.

ويتضح من ذلك بأن المصرف تمكن من المحافظة على مستوى مناسب من كفاية رأس المال خلال فترة الدراسة، بما يعكس كفاءته في إدارة موارده المالية وتوظيفها لمواجهة المخاطر المحتملة.

2 . مؤشر جودة الائتمان R2:

ويعنى هذا المؤشر احتمال تعثر المقترضين بتسديد التزاماتهم من ديون وسلف تجاه المصرف عند استحقاق هذه الالتزامات، أو عدم السداد، وبالتالي سيؤدي إلى اقتطاع جزء من راس المال لتصدي المخاطر، وتحسب هذه النسبة من خلال مخصص للديون المشكوك في تحصيلها الى إجمالي القروض، حيث تُشير النسبة المنخفضة إلى ارتفاع جودة الائتمان في المصرف، بينما تدل النسبة المرتفعة على تراجع جودة المحفظة الائتمانية، وارتفاع مستوى المخاطر المرتبطة بها. وتُستخدم المعادلة التالية لحساب هذا المؤشر:

جودة الائتمان = مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ÷ قروض وسلف (النعيمي، 2017: 325)

الجدول رقم (4.3) يوضح مؤشر جودة الائتمان

السنوات	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	قروض وسلف	جودة الائتمان	التصنيف
2016	86,234,093. 000	490,974,286. 414	% 17. 56	1
2017	94,503,314. 000	488,472,060. 975	% 19. 35	1
2018	121,503,314. 000	481,451,831. 979	% 25. 24	2
2019	126,503,314. 000	487,884,788. 254	% 25. 93	2
2020	136,503,314. 000	453,570,780. 953	% 30. 10	2
2021	134,503,314. 000	452,199,423. 869	% 29. 74	2
2022	244,450,786. 065	322,206,233. 580	% 75. 86	5
2023	218,772,083. 309	440,094,443. 522	% 49. 71	5

المصدر: اعداد الباحثة استنادا على القوائم المالية لمصرف التجارة والتنمية خلال الفترة الممتدة (2016–2023)

يتضح من الجدول رقم (4.3) أن مؤشر جودة الائتمان شهد مساراً تصاعدياً على مدى فترة الدراسة، ما يعكس تراجعاً تدريجياً في جودة المحفظة الائتمانية للمصرف. فقد سُجِّل أدنى مستوى للمؤشر في عام (2016)م بنسبة بلغت (17.56%)، وهي ضمن التصنيف الأول وفقًا لنموذج PATROL، ما يدل على مستوى ائتماني ممتاز آنذاك، إذ بلغ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها نحو (86) مليون دينار ليبي مقارنةً بإجمالي القروض والسلف البالغ نحو(491) مليون دينار ليبي.

شهدت السنوات التالية ارتفاعًا طفيفًا في المؤشر، حيث بلغ (19.35%) في عام (2017)م مع بقاء التصنيف ضمن الفئة الأولى، مما يعكس استمرار قوة السياسة الائتمانية للمصرف خلال تلك الفترة. إلا أن المؤشر سجل زيادة ملحوظة ابتداءً من عام(2018)م ، إذ بلغ (25.24%)، وواصل ارتفاعه في (2019)م ليصل إلى (25.93%)، ثم ارتفع مجددًا في(2020)م ليبلغ (30.10%).

ويُلاحظ أن الفترة من (2018)م إلى (2021)م تندرج ضمن التصنيف الثاني بحسب نموذج، PATROL ما يشير إلى حالة «جيدة جدًا» إلا أنها تستلزم مراجعة سياسات الائتمان للمصرف لتعزيز مستوى التحصيل وتقليل المخاطر.

أما في العامين الأخيرين من فترة الدراسة (2022–2023)م، فقد شهد المؤشر ارتفاعًا كبيرًا وغير مسبوق، إذ بلغ (75.86%) في (2022)م ، ليُدرج ضمن التصنيف الخامس الذي يدل على حالة ضعف شديد في جودة الائتمان، قبل أن

ينخفض بشكل طفيف إلى (49.71%) في عام(2023)م مع بقائه ضمن نفس التصنيف. ويُعزى هذا التدهور إلى ارتفاع مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى أعلى مستوى له خلال فترة الدراسة ليبلغ أكثر من (244) مليون دينار ليبي في عام 2022، بالتزامن مع انخفاض القروض والسلف إلى نحو (322) مليون دينار، وهو ما يعكس زيادة واضحة في الديون المتعثرة وضعف قدرة المصرف على التحصيل.

يتضح من الشكل رقم (2.3) أن مسار مؤشر جودة الائتمان قد أخذ منحنىً تصاعديًا بدءًا من عام (2016)م وصولًا إلى ذروة نسبية في(2022)م ، وهو ما يستدعي إعادة تقييم سياسات الإقراض والتحصيل في المصرف، وتبني إجراءات صارمة للحد من المخاطر الائتمانية، بما في ذلك تعزيز إجراءات دراسة الجدارة الائتمانية للعملاء ومراجعة الضمانات المقدمة.

1. مؤشر التنظيم O:

حيث أي مصرف من أجل النجاح وفاعلية الأداء وتطوير التنظيم لما له من أثر كبير في النجاح ويتم قياس مؤشر التنظيم من خلال إجمالي المصاريف وصافي الإيرادات حيث ان الموارد البشرية تعبر عن قوة المصرف وقدرته وتتنافس على تحفيزهم وتشمل المصاريف أهم عنصر الا وهو المزايا المالية للمصرف، ويُفسَّر هذا المؤشر بأن انخفاض نسبته يدل على كفاءة الإدارة في ضبط النفقات وتحقيق إيرادات مرتفعة باستخدام موارد أقل، وهو ما يعكس تنظيمًا إداريًا وماليًا فعالًا.

التنظيم O = إجمالي التكاليف التشغيلية ÷ إجمالي الإيرادات التشغيلية

(صاليحة؛ محمد، 2021: 169).

المصروفات العمومية والإدارية = (المصروفات العمومية والإدارية + مصاريف الاستهلاك) (نصير، 2021: 47)

الجدول رقم (5.3) مؤشر التنظيم وفق نموذجPATROL لمصرف التجارة والتنمية

السنوات	المصروفات العمومية والإدارية	إجمالي الإيرادات	مؤشر التنظيم	التصنيف
2016	48,263,009. 974	74,460,365. 006	%64. 82	5
2017	59,456,655. 553	132,983,430. 639	% %44. 71	4
2018	59,690,775. 673	208,484,569. 371	% %28. 63	2
2019	57,571,178. 300	204,457,370. 165	% %28. 16	2
2020	62,908,305. 157	303,587,026. 558	% %20. 72	1
2021	82,254,143. 666	324,742,373. 303	% %25. 33	1
2022	101,942,773. 625	260,502,351. 044	% %39. 13	4
2023	120,485,685. 038	256,383,322. 451	% 46. 99	5

المصدر: إعداد الباحثة استنادا للقوائم المالية الصادرة عن مصرف التجارة والتنمية خلال الفترة الممتدة (2016-2023)

وبالنظر إلى البيانات الواردة في الجدول رقم (5.3)، يتضح أن مصرف التجارة والتنمية قد شهد تباينًا ملحوظًا في قيمة مؤشر التنظيم خلال الفترة الممتدة من (2016 إلى 2023)م. فقد سجّل المؤشر أعلى نسبة له في عام(2016)م بواقع (64.82%)، وهو ما يُصنَّف ضمن الفئة الخامسة وفق نموذج PATROL، ويُعبِّر عن مستوى ضعيف في التنظيم وكفاءة تشغيلية منخفضة، وذلك نتيجة تدني الإيرادات مقارنة بالمصروفات، وبلغت أفضل نسبة للمؤشر في عام (2020)م حيث انخفضت إلى (20.72%)، وهو ما يضع المصرف ضمن الفئة الأولى بحسب التصنيف ذاته، ويعكس كفاءة عالية في إدارة النفقات وتحقيق إيرادات مرتفعة تجاوزت 303 مليون دينار، رغم أن المصروفات بلغت نحو (93) مليون دينار. ويُفسَّر هذا التحسن بفعالية سياسات الاستثمار، خاصة في سندات الخزانة الليبية، التي ساهمت في تحقيق عوائد استثمارية بلغت حوالي (108.5) مليون دينار من أصل استثمار قُدِّر بـ (1.962) مليار دينار. كما أسهمت إيرادات البطاقات الإلكترونية وخدمات الدفع الإلكتروني بمبالغ إضافية بلغت (29 و35) مليون دينار ليبي على التوالي، وهو ما دعم الإيرادات الإجمالية بشكل كبير. **(التقارير السنوية لمصرف التجارة والتنمية).**

ويُلاحظ من مسار المؤشر أنه لم يحافظ على استقرار نسبي؛ إذ شهد تحسنًا ملحوظًا في الفترة بين 2017 و2021، حيث انخفض من (44.71%) في(2017)م إلى (25.33%) في(2021)م ، مما يعكس تحسنًا مستمرًا في كفاءة إدارة الموارد.

لم يستمر هذا التحسن كثيراً فارتفعت النسبة في سنة(2022)م بلغ فيها المؤشر (39.13%) وهي تقع في الفئة الرابعة من نموذج PATROL وهي تعبر عن حالة خطرة في التنظيم وانخفضت الإيرادات في هذه السنة، فالعمولات والايرادات الأخرى انخفضت (50) مليون دينار تقريبا مقارنة بسنة(2021)م، والمصروفات ارتفعت تقريبا (20) مليون دينار تقريبا، وكان المصروف المخصص للديون المشكوك فيه بلغ (20) مليون، واستمر التدهور في النسبة في سنة(2023)م بلغ فيها المؤشر (46.99%) وتعد الأضعف مقارنة بسنوات الدراسة، وهي في الفئة الخامسة من نموذج PATROL، وتعبر عن حالة ضعف في التنظيم، لهذا يحتاج المصرف إلى ضبط المصروفات مقارنة بالإيرادات وارتفاع المصروفات.

2. الربحية R1:

يقصد بهذا المؤشر (نسبة الربحية) النتيجة النهائية للعمل خلال السنة المالية من خلال جميع السياسات المالية والإدارية، أي كل الأنشطة في مصرف التجارة والتنمية، وكلما ارتفع هذا المؤشر يعد تحسينا وتطوير للعمل، ونتيجة فعالة له، ويعد كذلك نجاحاً من قبل المساهمين، لتغطية المخاطر إن وجدت وزيادة رأس المال للمصرف، وقدرة الربح على مواجهة الأصول الموجودة للمصرف، ويكون احتساب هذا المؤشر بالتالي:

الربحية = صافي الربح القابل للتوزيع ÷ إجمالي الأصول (Ibrahim,2005: 20)

الجدول رقم (6.3) يوضح مؤشر الربحية

السنوات	صافي الربح بعد الضرائب	إجمالي الأصول	مؤشر الربحية	التصنيف
2016	23,490,994. 931	6,390,569,831. 066	%37 .0	3
2017	347 .55,014,971	7,465,977,980. 916	%0. 74	2
2018	110,265,307. 946	8,334,558,724. 039	% 1. 32	1
2019	386 .111,457,242	9,116,292,114. 417	% 1. 22	1
2020	442 .175,533,741	12,244,415,133. 625	% 1. 43	1
2021	173,172,651. 619	9,383,743,589. 416	% 1. 85	1
2022	109,398,476. 210	10,117,136,292. 589	% 1. 08	1
2023	95,071,095. 435	9,870,817,350. 860	% 0. 96	1

المصدر: اعداد الباحثة استنادا للقوائم المالية الصادرة عن مصرف التجارة والتنمية خلال الفترة الممتدة (2016-2023)

يتضـــح من الجدول أن أدنى مســتوى لمؤشــر الربحية خلال فترة الدراســة تحقق في عام (2016)م، إذ بلغ المؤشــر (0.37%)، مما وضع المصرف ضمن الفئة الثالثة وفق نموذج PATROL، وهو ما يُشير إلى تحقيق نتائج مقبولة نسبيًا رغم وجود نقاط ضعف تشغيلية أبرزها التزامات ضريبية مستحقة تُقدر بحوالي (2.7 مليون دينار ليبي)، فضـلًا عن تدني الإيرادات مقارنة ببقية السنوات حقق المصرف أعلى مستوى لمؤشر الربحية في عام (2021)م إذ بلغ (1.85%)، وهو ما يعكس تحسـنًا ملحوظًا في الأداء التشـغيلي نتيجة زيادة الإيرادات بشـكل كبير مقارنة بعام (2019) م بمعدل ارتفاع يُقدر بنحو (100 مليون دينار ليبي تقريبًا).

وبالنظر إلى الاتجاه العام للمؤشـــر، يُلاحظ أن المصـــرف تمكن من رفع مؤشـــر الربحية تدريجيًا خلال الفترة من (2016)م حتى (2021)م، حيث انتقل من الفئة الثالثة إلى الفئة الأولى، بما يؤكد نجاح السياسات التشغيلية والإدارية في تعزيز الكفاءة والربحية. ومع ذلك، فقد شهد المؤشر تراجعًا طفيفًا خلال الفترة من (2022)م إلى (2023)م، إذ بلغ في عام (2021)م (1.85%)، ثم انخفض إلى (1.08%) في عام (2022)م، ليستقر عند (0.96%) في عام (2023)م. ويُعزى هذا التراجع إلى انخفاض الإيرادات من الفوائد (إذ بلغت نحو 76.6 مليون دينار تقريبًا) مقابل ارتفاع المصـــروفات بمقدار يقارب (18 مليون دينار ليبي).

وبصــفة عامة، يُظهر المؤشــر أن أداء المصــرف خلال الســنوات من (2018)م حتى (2023) م بقي ضــمن الفئة الأولى وفق نموذج PATROL، مما يعكس قدرته على تحقيق ربحية قوية رغم التحديات، مع ضـــرورة تكثيف الجهود للحفاظ على الاتجاه التصاعدي عبر تنويع مصادر الإيرادات، وضبط المصروفات، وتعزيز كفاءة إدارة الأصول.

3. مؤشر السيولة L:

مؤشر السيولة أهم عناصر الحماية والأمان للمصارف، يبين قدرة المصرف على تلبية طلبات الائتمان في أي وقت، وتسمح السيولة للوفاء بالالتزامات المتوقعة وغير المتوقعة، وقلة السيولة تؤدي إلى نقص نقدي غير متوقع لتصل إلى إعسار المصرف، وكذلك وجود السيولة المفرطة يعني ضعفا، أو عدم مقدرة المصرف على استثمار هذه النقود، ينتج عنه انخفاض العوائد وفي الجدول التالي سنوضح نسبة السيولة لمصرف التجارة والتنمية خلال الثماني السنوات المستهدفة للدراسة.

السيولة = النقدية والأرصدة لدى المصارف ÷ إجمالي الودائع (سلمان، 2020: 59).

جدول رقم (7.3) مؤشر السيولة للمصرف التجارة والتنمية

السنوات	النقدي والارصدة لدى المصارف	إجمالي الودائع	مؤشر السيولة	التصنيف
2016	4,885,038,322. 000	.5,485,177,509	% 89. 06	5
2017	6,529,466,734. 261	6,305,337,231. 840	%103. 55	5
2018	7,500,510,949. 918	7,170,790,522. 784	%104. 60	5
2019	6,397,941,148. 987	7,624,632,490. 170	% 83. 91	5
2020	7,928,117,829. 260	10,893,415,891. 366	% 72. 78	4
2021	4,602,768,463. 173	5,969,383,923. 496	% 77. 11	4
2022	8,298,877,546. 759	6,897,779,137. 759	%120. 31	5
2023	8,048,365,464. 894	8,811,275,838. 665	% 91. 34	**5**

المصدر: إعداد الباحثة استنادا للقوائم المالية الصادرة عن مصرف التجارة والتنمية خلال الفترة الممتدة (2016–2023)

تضح من الجدول والشكل التحليلي أن أعلى نسبة سيولة تحققت في عام (2022)م، إذ بلغت (120.31%)، لتُصنَّف ضمن الفئة الخامسة وفق نموذج PATROL. وتشير هذه النسبة المرتفعة إلى توافر سيولة كبيرة قد تُستخدم بشكل غير كفء إذا لم تُستثمر بفعالية. بينما يُظهر المؤشر أن أفضل عامين من حيث ضبط مستوى السيولة وفقًا للنموذج هما عام (2020)م بنسبة بلغت (72.78%) وعام (2021)م بنسبة (77.11%)، إذ وقعت هاتان النسبتان ضمن الفئة الرابعة، مما يُشير إلى سيولة مناسبة ومستوى مخاطرة أقل مقارنةً بالسيولة الفائضة.

أما بقية السنوات (2016، 2017، 2018، 2019، 2022، 2023)م فجميعها صنفت ضمن الفئة الخامسة، حيث تراوحت نسب السيولة بين (83.91%) و(120.31%)، وذلك كما يلي: (89.06%) في عام (2016)م، (103.55%) في عام (2017)م، (104.60%) في عام (2018)م، (83.91%) في عام (2019)م، (120.31%) في عام (2022)م، و(91.34%) في عام (2023)م.

يتبين من ذلك أن المصرف حافظ على مستويات سيولة مرتفعة على مدى سنوات الدراسة، وهو ما يعكس قدرته على مواجهة الالتزامات، إلا أن الاحتفاظ بهذه المستويات العالية دون استثمار فعّال يؤدي إلى انخفاض العوائد الفعلية، وتفويت

فرص تحقيق أرباح أكبر من خلال توظيف الموارد المتاحة. ويُقدَّر أن نسبة النقدية السائلة تجاوزت في بعض السنوات (70%) من إجمالي الودائع، بل بلغت في بعض الفترات أكثر من (90%) من إجمالي الأصول، ما يؤكد ضرورة إعادة هيكلة سياسات التوظيف والاستثمار لتحقيق التوازن بين تلبية الاحتياجات التشغيلية وزيادة الربحية.

3.3 تقييم أداء مصرف التجارة والتنمية وفقا لنموذج: PATROL

يتم تقييم الأداء للمصرف وفق نموذج PATROL بدرجات تصنيف النموذج التي هي الأعلى فيها رقم (1) وأقل مستوى هو رقم (5)، وفقا للمكونات الخمسة المكونة للنموذج، وهي كفاية رأس المال، وجودة الائتمان، والتنظيم، والربحية، والسيولة، والجدول رقم (8.3) يوضح تصنيفات مصرف التجارة والتنمية.

الجدول رقم (8.3) يوضح تصنيفات مصرف التجارة والتنمية

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	المتوسط
كفاية راس المال	1	1	1	1	1	1	1	1	1
التصنيف	ممتاز	ممتاز	ممتاز	ممتاز	ممتاز	ممتاز	ممتاز	ممتاز	
جودة الائتمان	1	1	2	2	2	2	5	5	2.5
التصنيف	ممتاز	ممتاز	جيد جداً	جيد جداً	جيد جداً	جيد جداً	ضعيف	ضعيف	
التنظيم	5	4	2	2	1	1	4	5	3
التصنيف	ضعيف	خطر	جيد جداً	جيد جداً	ممتاز	ممتاز	خطر	ضعيف	
نسبة الربحية	3	2	1	1	1	1	1	1	1.4
التصنيف	**جيد**	جيد جداً	ممتاز	ممتاز	ممتاز	ممتاز	ممتاز	ممتاز	
نسبة السيولة	5	5	5	5	4	4	5	5	4.8
التصنيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف	خطر	خطر	ضعيف	ضعيف	
المتوسط	3	2.6	2 .2	2 .2	1.8	1.8	3.2	3.4	2.6
نتيجة التقييم	وجود بعض نقاط الضعف	وجود بعض نقاط الضعف	سليم في معظم النواحي	سليم في معظم النواحي	سليم في معظم النواحي	سليم في معظم النواحي	وجود بعض نقاط الضعف	وجود بعض نقاط الضعف	

المصدر: إعداد الباحثة

من الجدول رقم (8.3) يتضح أن من الفترة (2016–2023)م بلغ المعدل نحو (2.6)، وهو ما يشير إلى وجود بعض مواطن الضعف الهيكلية وفقا لمؤشر نموذج PATROL التي تتطلب المعالجة في سياسة الأداء المالي لمصرف التجارة والتنمية، لا سيما في مؤشر السيولة الذي ظلّ محافظًا على تقييم منخفض طوال فترة الدراسة.

في عام (2016)م، بلغ المتوسط (3)، بما يدل على وجود بعض أوجه الضعف، تمثّلت أساسًا في انخفاض مستوى كلٍّ من السيولة والربحية والتنظيم، بينما حافظ المصرف على تقييم ممتاز في كفاية رأس المال وجودة الائتمان.

أما في عام (2017)م، فقد انخفض المتوسط إلى (2.6)، يرجع ذلك إلى استمرار التحديات المرتبطة بمؤشر السيولة إضافة إلى تراجع مستوى التنظيم الذي صُنّف ضمن مستوى «خطر».

شهد عام (2018)م تحسّنًا ملحوظًا بانخفاض المتوسط إلى (2.2)، حيث تحسّنت مؤشرات التنظيم والربحية، إلا أنّ مؤشر السيولة بقي عند أدنى مستوياته.

استقر الأداء في عام (2019)م عند متوسط (2. 2)، ليعكس حالة استقرار نسبي رغم استمرار التحديات المرتبطة بالسيولة.

في عام (2020)م، سجّل المصرف أدنى متوسط له عند (1.8)، بفضل التحسّن الملحوظ في مؤشرات التنظيم والربحية، مقابل استمرار الضعف في مؤشر السيولة.

وتكرّر هذا الأداء الإيجابي في عام (2021)م مع المحافظة على نفس المتوسط (1.8) نتيجة التحسن في معظم المؤشرات باستثناء السيولة في المقابل، عاد المتوسط للارتفاع في عام(2022)م إلى (3.2) نتيجة التراجع الحاد في جودة الائتمان والسيولة والتنظيم، ما انعكس سلبًا على الأداء العام.

وبلغ المتوسط في عام (2023)م نحو (3.4) وهو ما يعكس استمرار نقاط الضعف في جودة الائتمان والسيولة والتنظيم، رغم محافظة كفاية رأس المال والربحية على مستوياتهما الممتازة.

تشير النتائج إلى أن مصرف التجارة والتنمية يتمتع بمستوى متقدم ومستقر في مؤشري كفاية رأس المال والربحية خلال فترة الدراسة كما في الشكل رقم (6.3)، في حين يُعدُّ مؤشر السيولة التحدي الأبرز الذي أثّر سلبًا على التقييم الكلي وفقًا لنموذج PATROL. وعليه، يُوصى بضرورة وضع استراتيجية شاملة لمعالجة مواطن الضعف في السيولة وتعزيز كفاءة التنظيم للارتقاء بمستوى الأداء العام وتحقيق متطلبات الصلابة المالية المستدامة.

4.3 اختبار فرضيات الدراسة:

1. **الفرضية الأولى: لا يمتلك مصرف التجارة والتنمية نسبة كفاية رأس المال الجيدة لتحقيق الملاءة المالية في ضوء نموذج PATROL.**

للتحقق من الفرضية الأولى أستخدم نموذج PATROL في تقييم كفاية رأس المال على مقياس تصنيف يتدرج من (1) كأعلى مستوى أداء إلى (5) كأدنى مستوى، وقد أظهرت نتائج التحليل الواردة في الجدول رقم (3–3) أن متوسط كفاية رأس المال لمصرف التجارة والتنمية التجارة والتنمية خلال الفترة (2016–2023)م بلغ (1)، وهو أعلى درجة في التصنيف ويمثّل مستوى «ممتاز» في جميع سنوات الدراسة دون استثناء. هذا المؤشر يدلّ بوضوح على أن مصرف التجارة والتنمية يتمتع

بملاءة مالية قوية، وقدرة عالية على الوفاء بالتزاماته، وتعزيز قاعدته الرأسمالية وفقًا للمعايير الرقابية. كما يعكس التزاماً فعّالاً بمتطلبات رأس المال المقررة من الجهات الإشرافية، بما يضمن مواجهة المخاطر المحتملة وتحمّل الصدمات المالية.

ووفقا للنتائج التي توضح قوة كفاية رأس المال مصرف التجارة والتنمية تم ر**فض الفرضية الأولى المتمثلة في أن مصرف التجارة والتنمية لا يمتلك نسبة كفاية رأس مال جيدة.** حيث إن نتائج التحليل تشير إلى أن مصرف التجارة والتنمية يمتلك نسبة كفاية رأس مال ممتازة تعزّز قدرته على تحقيق الاستقرار المالي والملاءة المطلوبة وفقًا لمتطلبات نموذج PATROL.

2. الفرضية الثانية: لا يحتاط مصرف التجارة والتنمية بشكل جيد من المخاطر الائتمانية في ضوء نموذج PATROL .

للتحقق من هذه الفرضية فأن النتائج الواردة في الجدول رقم (4.3) تشير إلى أن متوسط جودة ائتمان مصرف التجارة والتنمية خلال الفترة من عام (2016) م إلى عام(2023)م بلغ (2.6). وهذا يشير إلى أن مصرف التجارة والتنمية حافظ على تصنيف «ممتاز» لجودة الائتمان خلال الأعوام (2016 و2017)م، بينما تراجع التصنيف تدريجيًا إلى مستوى «جيد جدًا» خلال الفترة من (2018)م إلى (2021)م، ثم شهد المؤشر تراجعًا حادًا إلى مستوى «ضعيف» في العامين الأخيرين (2022 و2023)م، ويعكس هذا التباين إلى أن مصرف التجارة والتنمية قد أظهر مستوى احتياطاً جيداً ضد المخاطر الائتمانية في معظم سنوات الدراسة، إلا أن تراجع المؤشر في نهاية الفترة يشير إلى ضعف نسبي في سياسات إدارة المخاطر الائتمانية ووجود فجوات في كفاءة التحليل الائتماني، أو الضمانات المرافقة للتمويل.

بما أن المتوسط العام (2.6) والتباين المسجّل في السنوات الأخيرة، يمكن القول إن مصرف التجارة والتنمية لم يحافظ على مستوى ثابت من الاحتياط الجيد ضد المخاطر الائتمانية طوال فترة الدراسة. وبهذا فإن هذا يشير إلى **قبول الفرضية الثانية، وهي أن مصرف التجارة والتنمية لا يحتاط بشكل جيد من المخاطر الائتمانية في ضوء نموذجPATROL .**

3. الفرضية الثالثة: لا يمتلك مصرف التجارة والتنمية إدارة التنظيم كفؤة في ضوء نموذجPATROL .

للتحقق من هذه الفرضية فإن النتائج الواردة في الجدول رقم (5.3) تشير إلى أن المتوسط العام لمؤشر التنظيم خلال الفترة من عام(2016)م إلى عام (2023)م بلغ (3)، وهو مستوى متوسط يميل إلى الحد الفاصل بين الأداء المقبول والأداء الضعيف، وهناك تفاوتا خلال سنوات في مستوى التنظيم فسجّل مصرف التجارة والتنمية درجات مرتفعة (5 وضعيف) في عامي (2016 و2023)م، تحسّن المؤشر بشكل ملحوظ في أعوام (2018 و2019 و2020 و2021)م، حيث حقق تصنيفات تراوحت بين «جيد جدًا» و«ممتاز».

وتراجع المؤشر في بعض السنوات (2017 و2022)م إلى مستوى «خطر»، مما يشير إلى عدم الاستقرار في كفاءة العمليات التنظيمية. يعكس هذا التباين أن إدارة التنظيم في مصرف التجارة والتنمية لم تحافظ على مستوى ثابت من الكفاءة طوال فترة الدراسة، بل تأرجحت بين مستويات جيدة جدًا في بعض السنوات، ومستويات ضعيفة، أو خطرة في سنوات أخرى، ما يشير إلى وجود قصور نسبي في مرونة النظام الإداري وقدرته على تحقيق الاستدامة المؤسسية.

ومن ذلك تم قبول الفرضية القائلة **لا يمتلك مصرف التجارة والتنمية إدارة تنظيم كفؤة في ضوء نموذجPATROL .**

4. الفرضية الرابعة: لا يمتلك مصرف التجارة والتنمية قدرة جيدة على تحقيق الربحية في ضوء نموذجPATROL .

للتحقق من هذه الفرضية فإن النتائج الواردة في الجدول رقم (6.3) والتي تشير الى أن متوسط مؤشر الربحية لمصرف التجارة والتنمية التجارة والتنمية خلال الفترة من عام (2016) م حتى عام (2023)م بلغ (1.4) وهو من أدنى المتوسطات

الرقمية، بما يعني أنه قريب جدًا من مستوى «ممتاز» وفق تصنيفات النموذج. كما تُظهر البيانات التفصيلية أن مصرف التجارة والتنمية حقق تصنيفًا «ممتازًا» في الربحية خلال السنوات (2018–2023) م ، بينما تراوح التصنيف في السنوات الأولى بين «جيد» و«جيد جدًا». يشير ذلك إلى أن مصرف التجارة والتنمية حافظ على مستوى ربحية جيد جدًا إلى ممتاز في معظم سنوات الدراسة، الأمر الذي يعكس قدرته العالية على توليد الأرباح بشكل مستدام وتحقيق عوائد إيجابية في ظل وجود تحديات في مؤشرات أخرى مثل السيولة أو التنظيم.

بناء على المتوسط العام المنخفض لمؤشر الربحية (1.4) واستقرار التصنيف ضمن النطاق «الممتاز» أو «الجيد جدًا» في معظم السنوات، تم رفض الفرضية الرابعة القائلة –**لا يمتلك مصرف التجارة والتنمية قدرة جيدة على تحقيق الربحية في ضوء نموذجPATROL .**

5. **الفرضية الخامسة: لا يمتلك مصرف التجارة والتنمية سيولة كافية في ضوء نموذجPATROL .**

للتحقق من هذه الفرضية ثم تحليل النتائج الواردة التي في الجدول رقم (7.3) والتي تشير أن متوسط مؤشر السيولة لمصرف التجارة والتنمية خلال الفترة الممتدة من عام(2016)م حتى عام (2023)م بلغ (4. 8)، وهو من أعلى المتوسطات العددية وفق سلم التقييم، بما يعني أن أداء مصرف التجارة والتنمية في هذا المؤشر كان منخفضًا للغاية. كما تظهر النتائج أن السيولة ظلت طوال السنوات عند مستويات «ضعيفة» إلى «خطر»، إذ بلغ التصنيف «ضعيف» في معظم السنوات (2016–2019، 2022–2023) م و«خطر» في عامي (2020 و2021)م.

تثبت هذه النتائج وجود قصور واضح في قدرة مصرف التجارة والتنمية على إدارة السيولة بكفاءة، مما قد يزيد من تعرضه لمخاطر السيولة ويحدّ من مرونته في مواجهة الالتزامات الفورية أو الاستفادة من الفرص الاستثمارية في الأجل القصير.

استنادًا إلى المتوسط المرتفع لمؤشر السيولة (4.8) واستقرار الأداء عند أدنى مستويات التقييم طوال فترة الدراسة (2016–2023)م، فإن نتائج التحليل تشير إلى قبول الفرضية القائلة: **لا يمتلك مصرف التجارة والتنمية سيولة كافية في ضوء نموذجPATROL .**

النتائج والتوصيات

1.4 النتائج

استنادا إلى ما توصلت إليه نتائج التحليل التي تمت مناقشتها في الجانب العملي للدراسة، تم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات، يمكن إدراجها وفق الآتي:

1. اتضح من التحليل وفق نموذج PATROLأن التقييم العام لمستوي أداء مصرف التجارة والتنمية بوجود نقاط ضعف ، برزت في سنة 2016،2019،2023.
2. أظهرت النتائج مستوى مؤشر كفاية رأس المال أن المصرف حافظ على نسبة ضمن التصنيف الممتاز (1) طوال فترة الدراسة وفقا لنموذج PATROL، مما يدل على قوة ومتانة رأس المال في مصرف التجارة التنمية، وقدرة المصرف على مواجهة المخاطر، هذا يوفر درجة أمان كبيرة للمودعين، لأن رأس المال يعد الحماية الأساسية والأمان.

3. تبين من خلال الدراسة ان المتوسط العام لمؤشر جودة الائتمان وفقا لنموذج PATROL في الدرجة رقم (2.6) بسبب زيادة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، مما يعكس مخاطر ائتمانية عالية، مما يؤكد أن سياسة منح القروض بمصرف التجارة والتنمية غير رشيدة، ما يؤكد الحاجة إلى إعادة هيكلة السياسات الائتمانية.
4. بينت الدراسة أن المتوسط العام لمؤشر التنظيم وفقا لنموذج PATROL (3) وهي تبين ان مصرف التجارة والتنمية لديه بعض نقاط الضـــعف هذا يشـــير إلى وجود مشـــاكل في الكفاءة الإدارية وعدم القدرة على تحقيق التوازن بين التكاليف والإيرادات إن تحسين الكفاءة التشغيلية وإدارة التكاليف يعد أمر ضروريا لتعزيز الأداء المالي للمصرف.
5. أظهر النتائج أن نســبة الربحية كانت مرتفعة وفقا نموذج PATROL إلا أنه بقي ضـــمن الفئة الأولى وفقًا للنموذج المتوسط العام لمؤشر الربحية (1.4)، ما يدل على أن مصرف التجارة والتنمية لديه قدرة جيدة على توليد الأرباح.
6. كشف مؤشر السيولة عن احتفاظ المصرف بمستويات سيولة مرتفعة جدًا تراوحت بين (83.91%) و 120.31%) خلال أغلب سنوات الدراسة، مع تسجيل أعلى نسبة في 2022. ورغم دلالتها على توفر السيولة لمواجهة الالتزامات، إلا أن السيولة الفائضة دون استثمار فعّال أضعفت فرص تحقيق عوائد أكبر، إذ تجاوزت النقدية السائلة أحيانًا 90% من إجمالي الأصول.

2.4التوصيات

من خلال نتائج الدراسة ثم التوصل إلى الآتي:

1. ضرورة الحفاظ على نسبة كفاية رأس المال ضمن الحد الآمن، وتعزيزها باستمرار عبر إعادة استثمار الأرباح المحتجزة، وتوجيهها نحو زيادة حقوق الملكية، بما يدعم قدرة المصرف على مواجهة الأصول الخطرة مستقبلاً.
2. العمل على إعادة هيكلة السياسات الائتمانية وتحديث إجراءات منح القروض والضمانات، مع تحسين كفاءة التحصيل للحد من الديون المشكوك في تحصيلها.
3. تكثيف الجهود للارتقاء بمستوى الكفاءة التنظيمية عبر إحكام الرقابة على المصروفات وتعزيز تنويع مصادر الدخل، لضمان عدم تكرار ارتفاع المؤشر إلى مستويات ضعيفة مثل (46.99%) في 2023.
4. الاستمرار في تنمية الربحية من خلال توسيع قاعدة الإيرادات وتطوير المنتجات والخدمات المالية، مع التركيز على ضبط النفقات التشغيلية للحفاظ على التصنيف الممتاز لمؤشر الربحية الذي بلغ ذروته عند (1.89%).
5. ضرورة تفعيل سياسات إدارة السيولة الفائضة بما يحقق التوازن بين تلبية الاحتياجات التشغيلية وتوظيف الموارد في فرص استثمارية مجدية، للحد من الآثار السلبية لاحتفاظ المصرف بنسبة سيولة تجاوزت أحيانًا 90% من إجمالي الأصول.

المصادر والمراجع

أولا: الكتب.

1. بن سمينة عزيزة (2017). الائتمان في البنوك التجارية، مخاطر وأساليب تسييرها، الأردن، عمان، دار الأيام. –
2. جلدة، سامر (2009). البنوك التجارية والتسويق المصرفي، الأردن، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع.
3. العزاوي، عبد الوهاب (2021). أنظمة الجودة وتقييم الأداء المؤسسي، مصر، دارإثراء.

4. الكرخي، مجيد غني (2010). تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، الأردن، درا المناهج للنشر والتوزيع.

5. الوادي، حسين واخرون (2014). النقود والمصارف، الأردن، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع.

ثالثاً: الرسائل والأطاريح العلمية.

1. أبو محيميد، موسي عمر (2008). مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل، بحث مقدم لنيل دركة الدكتوراة في المصارف الإسلامية، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، مصر.

2. بضياف، واخرون (2018). تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية، دراسة قياسية على البنوك التجارية الجزائر، رسالة ماجستير (منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، الجزائر.

3. راشد، مودة (2024). تقييم أداء المصارف الليبية بعد التحول للصيرفة الإسلامية باستخدام نموذج الكمية دراسة تحليلية على المصرف المتحد للتجارة والاستثمار، رسالة ماجستير (غير منشورة) في التمويل والمصارف، الاكاديمية الليبية للدراسات العليا، ليبيا.

4. سلمان، رنيم احمد (2020). مؤشرات السيولة في المصارف السورية دراسة مقارنة بين المصرف الإسلامي والمصرف التقليدي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الشام الخاصة، سوريا.

5. صاليحة، احمد، محمد زيدان (2020). تقييم أداء البنك الوطني الجزائري باستخدام نموذج PATROL خلال الفترة 2015-2019رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة الشلف، الجزائر.

6. صليحة، غريب (2014). دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة ميدانية لمؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير، رسالة ماجستير (منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، الجزائر. .

7. النزال، كاملة ابوبكر (2025). تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية باستخدام نموذج PATROL، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الاكاديمية الليبية للدراسات العليا فرع اجدابيا، ليبيا.

8. نصير، عبد الباري (2022). تقييم أداء المصارف التجارية الليبية الخاصة باستخدام مؤشر CAMELS، رسالة ماجستير، غير منشورة، الأكاديمية الليبية، ليبيا.

ثالثا: الدوريات والمؤتمرات العلمية.

1. ال منشد؛ واخرون، (2015). فائض السيولة في المصارف التجاري وامكانيات الاستثمار مع إشارة خاصة للعراق، مجلة الدناني، ع(7).

2. دادن، عبد الوهاب، حفصي، رشيد (2014). تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد (7) العدد (2).

3. عبد الغني، دادن (2006). قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، المجلد (4) العدد (4).

4. القزويني، شاكر، (2008). محاضرات فل الاقتصاد والبنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

5. كريم، إبراهيم كامل (2024). تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية باستخدام نموذجPATROL ، دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرف الوحدة والجمهورية والمتحد للتجارة والاستثمار للفترة (2020-2022). مجلة الاصالة، مج(2)، ع(10).
6. مسعودي، سناء (2015). تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة وكالتي BNA و cpa بالوادي للفترة (2009-2012)، رسالة ماجستير (منشورة)، كلية العلوم الاقتصاد والتجارية وعلوم التيسيير جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر
7. النعيمي، سعد الله محمد (2017). تقييم أداء المصارف باستخدام PATROL دراسة تحليلية لعينة من المصارف الأهلية العراقية. مجلة تكريت العلوم الإدارية والاقتصادية العراق، مجلد (3)، ع(39).
8. تواتي، احمد بلقاسم (2021). تقييم تأثير القانون رقم (1) لسنة 3013 على أداء المصارف التجارية الليبية باستخدام مؤشر PATROL دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية، مجلة الدراسات الاقتصادية، ليبيا، جامعة سرت، مج (4) ع (4).

رابعاً: المراجع الأجنبية. .

1. AL SUHRAWARDY (2023) The impact of the PATROL Model Indicators on the Performance of Sample of Conventional Banks for the Period (2012-2021).
2. Haider H Kazim (2024) PERFORMANCE Evaluation Study for Commercial and Islamic Banks Using the PATROL .
3. Jana, Klaas&Venera Vagizova, (2014), Tools For assessing and forecasting financial stability of the commercial bank under conditions of instability, Investment Management and Financial innovations, Volume (11), (4).

خامساً: المواقع الإلكترونية.

1. https: //www. scribd. com 25/6/2025: 7: 30pm
2. www. alno5ba. com 14/4/2025: 11: 09am
3. https: //www. bcd. ly/ar/about-us 10: 3:30Pm

1. حامد عبد السلام زهران(1998)، علم النفس الاجتماعي، دار المؤته الجامعية، القاهرة.